الهيئة المغربية لسوق الرساميل
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

الهيئة المغربية لسوق الرساميل تستعرض تدابيرها ذات الأولوية برسم سنة 2023

الرباط - 7 فبراير 2023

وفقا لالتزاماتها وتماشيا مع رؤيتها الاستراتيجية برسم الفترة 2021-2023، تنشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل للسنة الثالثة على التوالي تدابيرها ذات الأولوية للسنة.

تسمح عملية النشر السنوي للتدابير ذات الأولوية للهيئة المغربية لسوق الرساميل بأخذ تطورات محيطها والإنجازات المحققة بعين الاعتبار. وتكون هذه الأولويات موضوع نقاش بين الهيئة وفاعلي السوق من أجل استجابة أفضل لتطلعات منظومة أسواق المال.

وفي ظل انتعاش اقتصادي، ومن أجل مواجهة التحديات الجديدة، ستتمحور تدابير الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 حول خمسة محاور:

- **العمل من أجل سوق رساميل مستدام، شامل وأكثر نجاعة**
- **تنشيط قطاع التدبير الجماعي للأصول من أجل تعبئة الادخار**
- **مرافقة الأسواق والفاعلين الجدد**
- **تعزيز مقاربة المراقبة القائمة على المخاطر**
- **مواصلة التحول الرقمي وتعزيز القدرات**

الأولوية 1: العمل من أجل سوق رساميل مستدام، شامل وأكثر نجاعة

تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز جاذبية سوق الرساميل المغربية، والتي تود أن تجعلها مستدامة وشمولية وأكثر نجاعة، وذلك من خلال:

- **إثراء الإطار المرجعي وتحسين الممارسات في مجال المالية المستدامة؛**
- **مواصلة الأشغال الرامية إلى تسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى سوق الرساميل؛**
- **تفعيل الإطار التنظيمي الجديد لإقراض السندات؛**
- **المساهمة في تحسين إطار سوق الدين.**

الأولوية 2: تنشيط قطاع التدبير الجماعي للأصول من أجل تعبئة الادخار

توفر صناعة التدبير الجماعي للأصول، التي تعتبر جد نشطة، مجموعة متنوعة من الأدوات المالية لفائدة المستثمرين من شأنها أن تساهم في تمويل اقتصادنا. ويرتكز تطوير هذه الصناعة على الابتكار والتحسين المستمر للإطار القانوني والتنظيمي. وترتقب بالتالي الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023:

- **استكمال الإطار الجديد المنظم لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ؛**
- **تفعيل صناديق الدين؛**
- **مرافقة هيئات التمويل والاستثمار (هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وهيئات التوظيف الجماعي العقاري)؛**
- **مواصلة تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بالتمويل التشاركي.**

الأولوية 3: مرافقة الأسواق والفاعلين الجدد

في إطار دعمها لإصلاحات وتطورات سوق الرساميل المغربية، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2023 ب:

- **مرافقة تفعيل نشاط المرشدين في الاستثمار المالي؛**
- **مرافقة انطلاق نشاط التمويل التعاوني؛**
- **مواصلة تفعيل السوق الآجلة.**

الأولوية 4: تعزيز مقاربة المراقبة القائمة على المخاطر

عرفت عمليات المراقبة التي تقوم بها الهيئة المغربية لسوق الرساميل تطورا خلال السنوات الأخيرة بفضل تنفيذ المقاربة القائمة على المخاطر وكذا تكثيف مهمات المراقبة. وتعتزم الهيئة سنة 2023 تعزيز هذه المقاربة من أجل ضمان شفافية ونزاهة سوق الرساميل. ومن المرتقب اتخاذ عدة إجراءات في هذا الصدد، ولا سيما:

- **مراقبة النشاط والمتدخلين الجدد؛**
- **مراجعة آلية المراقبة على الوثائق (خرائطية المخاطر، والمراقبة، ومراجعة آلية رفع التقارير)؛**
- **تنفيذ إجراءات المراقبة الموجهة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛**
- **رقمنة أدوات التفتيش؛**
- **تحسين عملية التواصل بشأن عمليات المراقبة.**

الأولوية 5: مواصلة التحول الرقمي وتعزيز القدرات

ستبدأ الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2023 مخططها الجديد للتحول الرقمي برسم الفترة الممتدة ما بين 2023-2026. وبالتالي، ستقوم الهيئة بتنفيذ التكنولوجيات الملائمة من أجل توسيع نطاق الرقمنة ليشمل مهنها، وكذلك بتسريع وثيرة رقمنة عملياتها وتواصلها سواء على مستوى الهيئة أو على مستوى منظومة سوق الرساميل.

كما تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل تركيز جهودها على تعزيز قدرات مستخدميها من خلال تطوير جامعة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، وكذا قدرات الأشخاص الذين يعملون في منظومة سوق الرساميل عبر إجراءات تفعيل الشهادة الدولية في إطار تأهيل المهنيين، أو بواسطة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتربية المالية في إطار الشراكة مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵔⴰⴽⵓⵜⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵖⵔⵓⵙ
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

أبرز أحداث سنة 2022

نجد فيما يلي أهم إنجازات الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2022:

- **تفعيل عرض المقاولات الصغرى والمتوسطة** الذي تم إطلاقه أواخر سنة 2021، والذي استفادت منه بالفعل مقاولة أولى؛
- **التطوير المستمر لسوق الدين الخاص** من خلال فتح هذه السوق أمام فاعلين جدد، ويتعلق الأمر هنا بالجماعات الترابية؛
- **تعزيز دور التدبير الجماعي للأصول في تمويل الاقتصاد**، لا سيما عبر متابعة أشغال تعديل القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وصياغة النصوص التطبيقية، ومن خلال التفعيل الجاري لصناديق الديون التي نص عليها القانون المتعلق بالتسنيد، وكذا عبر إطلاق مشروع تعديل القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛
- **المساهمة في وضع إطار تشريعي وتنظيمي حديث ومرن وقابل للتطور** من شأنه أن يشجع تمويل المقاولات عبر السوق، لا سيما من خلال تعديل الدورية حول العمليات والمعلومات المالية، واستكمال دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل حول المرشدين في الاستثمار المالي، ومصاحبة تفعيل آخر تعديل للقانون المتعلق بشركات المساهمة؛
- **استكمال الآلية التنظيمية المنظمة للتمويل التعاوني؛**
- **توسيع عرض التمويل التشاركي**، لا سيما من خلال اعتماد قرارات وزارية تتعلق بشهادات صكوك الاستثمار والتمويل وتقديم مشروع مؤشر بورصة مطابق للشريعة أمام أنظار المجلس العلمي الأعلى؛
- **مصاحبة تطوير الفينتيك** عبر اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد، وذلك من خلال إطلاق عملية إثبات المفهوم (Proof Of Concept) حول تقنية الكتل المتسلسلة (Blockchain) بالتعاون الوثيق مع بعض الفاعلين في السوق، وعبر إطلاق منصة للتبادل مع حاملي المشاريع؛
- **الالتزام المستمر من أجل تطوير المالية المستدامة؛**
- **إطلاق عدة إجراءات متعلقة بالتربية المالية** تهدف إلى تقريب سوق الرساميل من العموم، والتي تشمل تطوير محتويات رقمية ونشر دلائل وإطلاق حملات إذاعية وطنية؛
- **تكثيف عمليات مراقبة الهيئة المغربية لسوق الرساميل** والتي أسفرت عن ارتفاع معدل التغطية ليبلغ نسبة 97 في المائة سنة 2022 مقابل نسبة 50 في المائة سنة 2021. كما تميزت الفترة 2021-2022 بإنجاز 35 عملية تفتيش، بزيادة قدرها 94 في المائة مقارنة مع الفترة 2019-2020.
- **تكثيف الإجراءات المتعلقة بتحسيس فاعلي السوق** حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (نشر الدورية رقم 2022/02 المتعلقة بالتزامات اليقظة والمراقبة الداخلية)، وتعزيز المرونة السيبرانية، ومكافحة الرشوة.

بخصوص الهيئة المغربية لسوق الرساميل

تعتبر الهيئة المغربية لسوق الرساميل السلطة التنظيمية لسوق الرساميل في المغرب. وتسهر الهيئة في إطار المهام المنوطة بها على ضمان حماية المدخرات المستثمرة في الأدوات المالية وعلى حسن سير وشفافية سوق الرساميل في المغرب.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل عضو في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) منذ سنة 1996. وقعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في سنة 2007 على اتفاقية التبادل والتعاون متعددة الأطراف (مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية) مما جعل المغرب الدولة الموقعة الرابعة والأربعين وثالث دولة أفريقية. وتترأس الهيئة منذ فبراير 2020 اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط.

http://www.ammc.ma

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

الهيئة المغربية لسوق الرساميل

السيدة دانية بوهلال

الهاتف: +212 707 291 931

البريد الالكتروني: dania.bouhlal@ammc.ma